الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة السابعة والأربعون
الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة
الجلسة ٥٤
المعقودة يوم الإثنين
٨ آذار/مارس ١٩٩٣
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

محضر موجز للجلسة الرابعة والخمسين

الرئيس : السيد دينو (رومانيا)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد مسيلي

المحتويات

البند ١٥٣ من جدول الأعمال : تمويل عملية الأمم المتحدة في موزامبيق

تنظيم الأعمال

../..

هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها إلى : Chief of the Official Records Editing Services, room DC2-750, 2 United Nations Plaza .
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة .

Distr.GENERAL
A/C.5/47/SR.54
8 September 1993
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٥٠

البند ١٥٣ من جدول الأعمال : تمويل عملية الأمم المتحدة في موزامبيق (A/47/881/Add.1 و 896)

١ - الرئيس: أشار الى أن الجمعية العامة قررت، بناء على اقتراح من الأمين العام، أن تدرج في جدول أعمال دورتها السابعة والأربعين بندا معنونا "تمويل عملية الأمم المتحدة في موزامبيق" وإحالته الى اللجنة الخامسة بوصفه البند ١٥٣ من جدول الأعمال. ولفت الانتباه، في هذا الصدد، الى تقرير الأمين العام (A/47/881/Add.1) وتقرير اللجنة الادارية لشؤون الادارة والميزانية (A/47/896) المعروضين أمام اللجنة.

٢ - السيد مسيلي (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية): قال، في معرض تقديمه للوثيقة A/47/896 ، ان مجلس الأمن قرر في قراره ٧٩٧ (١٩٩٢) المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، أن ينشئ عملية الأمم المتحدة في موزامبيق لفترة تمتد حتى ٣١ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٣. وتحتوي الوثيقة A/47/881/Add.1 على مقترحات لتمويل عملية الأمم المتحدة في موزامبيق. ويتكون الإطار الشامل والخطة التنفيذية للعملية على النحو المبين في التقارير التي قدمها الأمين العام الى مجلس الأمن، وبصفة خاصة في الوثيقة S/24892، من أربعة عناصر - سياسي وعسكري وانتخابي وانساني. وقد أوجزت المهام التي سيتم الاضطلاع بها وفقا لهذه الجوانب الأربعة في الفقرة ١٣ من تقرير الأمين العام.

٣ - واستطرد قائلا إن الأمين العام يطلب، بالنسبة الى العنصر العسكري، اعتمادات مالية تغطي تكاليف ٣٥٤ مراقبا عسكريا و ٦٢٥ ٦ من الجنود، بما في ذلك خمس من كتائب المشاة. وبالنسبة الى العنصر المدني يقدر الأمين العام أن الأمم المتحدة سوف تحتاج الى ٨٦١ مدنيا. وبالاضافة الى ذلك سوف تكون هناك حاجة الى ٢٠٠ ١ مراقب دولي و ٢٠٠ ١ من الموظفين المحليين. وقد قدرت الاحتياجات المالية الاجمالية للفترة من ١٥ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٢ الى ٣١ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٣ بمبلغ ٧٠٠ ٠٩٠ ٢٦٤ دولار اجمالي، أي بمبلغ صافي قدره ٠٠٠ ٧١٢ ٢٥٩ دولار.

٤ - ومضى يقول إن اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية كانت مستعدة، على النحو المبين في الفقرة ٨ من تقريرها، للنظر في التقديرات بتفصيل كبير، ولكن ممثلي الأمين العام أبلغوها بأن عددا من عناصر الخطة التنفيذية لم يعد يعمل به. وأشار ممثلو الأمين العام كذلك الى أن تنفيذ الجداول المختلفة على النحو المنصوص عليه في الاتفاق سيتأخر أيضا بحلول الوقت الذي توطد فيه الأمم المتحدة نفسها في موزامبيق، كما يقتضي اتفاق السلم العام الذي بدأ نفاذه في ١٥ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٢. وإدراكا للقيد الزمني الذي يعرضه الاتفاق على الأمم المتحدة، دعا مجلس الأمن الأمين العام، في الفقرة ٦ من قراره ٧٩٧ (١٩٩٢)، الى اجراء مشاورات مكثفة مع جميع الأطراف بشأن التوقيت الدقيق للانتخابات الرئاسية والتشريعية والأعمال التحضيرية لتلك الانتخابات، وبشأن وضع جدول زمني دقيق

(السيد مسيلي)

لتنفيذ الجوانب الرئيسية الأخرى للاتفاق، وإلى موافاة المجلس بتقرير عن ذلك في أقرب وقت ممكن وفي موعد لا يتجاوز بأي حال ٣١ آذار/مارس ١٩٩٣.

٥ - وقال إن اللجنة الاستشارية قررت، بعد دراسة مدققة لأفضل طريقة تسير عليها وعلى أساس المعلومات الاضافية التي قدمها ممثلو الأمين العام، التقدم بتوصية مؤقتة للجمعية العامة. وقد وضح الأساس المنطقي للاجراء الذي اتخذته اللجنة الاستشارية في الفقرة ١٢ من الوثيقة A/47/896. وينبغي كذلك أن تمكن مقترحات اللجنة الاستشارية الأمم المتحدة من أن تبدأ العمليات المختلفة لعملية الأمم المتحدة في موزامبيق، وبصفة خاصة تلك العمليات التي تتعلق بالجوانب العسكرية والسياسية والانسانية، الى حين تقديم التقرير الذي طلبه مجلس الأمن والنظر فيه.

٦ - وأضاف أن اللجنة الاستشارية، كما ذكر في الفقرة ١١ من تقريرها، قد طلبت، وتلقت، من ممثلي الأمين العام معلومات بشأن تقديرات تكلفة عملية الأمم المتحدة في موزامبيق للفترة الممتدة حتى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٣، مع أخذ التأخير في تكوين الملاك العسكري والمدني بعين الاعتبار. ووفقا لذلك، توصي اللجنة الاستشارية برصد مبلغ ١٤٠ مليون دولار للفترة من ١٥ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٣. وتحديد الأنصبة في ذلك المبلغ.

٧ - ووجه، في هذا الصدد، انتباه جميع المعنيين، لا سيما الأمانة العامة، الى الفقرات ١٣ الى ١٧ من تقرير اللجنة الاستشارية. وقد تضمنت تلك الفقرات عددا من الطلبات، بينها طلب تقديم تقرير من الأمين العام الى اللجنة الاستشارية بحلول ١ تموز/يوليه ١٩٩٣، وذلك لتمكين اللجنة من تقديم توصيات تفصيلية بشأن التمويل الكلي لعملية الأمم المتحدة في موزامبيق. وتأمل اللجنة الاستشارية في أن يتم تقديم ذلك التقرير في الوقت المناسب. وفي الفقرة ١٦ علقت اللجنة الاستشارية على مشكلة التأخيرات في تقديم التقرير المتعلق بتمويل عملية الأمم المتحدة في موزامبيق. وترجو اللجنة الاستشارية أن تقوم جميع الوحدات المعنية التابعة للأمانة العامة بتناول المشكلة بصورة جدية.

٨ - السيد آفونسو (موزامبيق): قال إن توقيع إتفاق السلم العام لموزامبيق في روما في ٤ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٢ جاء تتويجا لعامين من المفاوضات الرامية الى تسوية النزاع الذي عصف بالبلاد طوال ١٧ عاما. فقد وضع الاتفاق نهاية لموجة العنف وبشر باقتراب عهد جديد من السلم والوفاق والتفاهم بين جميع الموزامبيقيين. وذكر أن وفده يدعو الى بذل جهود أكبر على جميع المستويات لضمان التنفيذ الفوري والفعّال والكامل للاتفاق، الذي سيكون الخطوة الأولى نحو تعزيز التنمية والديمقراطية والمصالحة الوطنية في البلاد.

(السيد آفونسو، موزامبيق)

٩ - وإستطرد قائلا إنه تم احراز تقدم في تنفيذ الاتفاق خلال الأشهر الخمسة الماضية. فجميع الآليات المؤسسية التي توخاها الاتفاق هي الآن قائمة. وأخذ المراقبون العسكريون يصلون الى موزامبيق وقد بدأو أنشطتهم. وعقد مؤتمر للمانحين لموزامبيق في روما وكانت نتائجه مشجعة، بما في ذلك قرار إنشاء صندوق إستئماني للأمم المتحدة لتقديم المساعدة الإنسانية لموزامبيق.

١٠ - وقال إن وفده يعتقد أن الوزع الفعّال لعدد كاف من قوات الأمم المتحدة لحفظ السلم في البلاد يمثل ضرورة ملحة على الرغم من تلك التطورات الهامة. وأضاف أن ما أبدته جميع الأطراف حتى الآن من حسن النية والتعاون، وفقا للأهداف النبيلة المبينة في الاتفاق، لا يمكن إضعافه في هذه الآونة الحرجة بسبب إنعدام العمل الحازم من جانب المجتمع الدولي، والأمم المتحدة بصفة خاصة. ومع أن وقف اطلاق النار قد استمر حوالي ستة أشهر بدون وجود ملموس للأمم المتحدة في المنطقة، الأمر الذي يشهد على التزام الأطراف بالتمسك بأحكام الاتفاق، لابد من تخصيص الموارد اللازمة لجعل عملية السلم أمرا لا رجعة فيه. وبالاضافة الى البعد العسكري تحتاج الجوانب الانتخابية والإنسانية والجوانب الأخرى لعملية الأمم المتحدة في موزامبيق أيضا الى موارد كافية.

١١ - وإختتم كلمته قائلا إن وفده يرحب بتوصية اللجنة الاستشارية الواردة في الفقرة ١٣ من تقريرها بأن يقوم الأمين العام ببذل جميع الجهود المعقولة للحصول على الخدمات والموارد والمواد من المصادر المحلية والموجودة في المنطقة، حرصا على أكبر كفاءة وفعالية من حيث التكاليف.

١٢ - الآنسة ريغيلسن (الدانمرك): قالت، متحدثة نيابة عن الدول الأعضاء في الجماعة الأوروبية، إن تلك البلدان تأسف جدا على الوقت الذي مرّ بين إنشاء مجلس الأمن لعملية الأمم المتحدة في موزامبيق وتقديم الأمانة العامة لمقترحات الميزانية. فانصرام شهرين هو فترة طويلة جدا، خصوصا عندما يعني الأمر عملية تحتاج اليها جميع الأطراف المعنية بصورة عاجلة.

١٣ - وأضافت أن التأخيرات غير المقبولة في مرحلة التخطيط للعملية تؤكد مرة أخرى الحاجة الى تنسيق أفضل وهيكل قيادي أوضح داخل الأمانة العامة. وتعيد الجماعة الأوروبية تأكيد رأيها بأنه ينبغي استعراض هيكل وحدات حفظ السلم داخل الأمانة بما يمكن الأمانة العامة من معالجة العدد المتزايد والتعقيد المتزايد لعمليات حفظ السلم. وذكرت أن الجمعية العامة اتخذت اجراءات سريعة في الماضي القريب بشأن تمويل عمليات حفظ السلم، خلافا لما يزعم أحيانا. وأضاف أنه لا يمكن للدول التي تتحدث نيابة عنها أن توافق على أن الجمعية العامة مسؤولة عن التأخر في اعتماد ميزانيات عمليات حفظ السلم التي أنشأها مجلس الأمن.

(الآنسة ريغيلسن، الدانمرك)

١٤ - ومضت تقول إن الجماعة الأوروبية قلقة بصورة بالغة لإنعدام المضمون في الوثيقة A/47/881/Add.1. فالميزانية ينبغي أن تكون إنعكاسا طبيعيا لخطة تنفيذية. وعلى الرغم من الانتقادات المتكررة من اللجنة الاستشارية لمستوى المعلومات المقدمة في مقترحات التمويل لعمليات حفظ السلم، فإن ورودها في حينه ومحتواها لم يتحسنا بعد.

١٥ - وقالت إن الجماعة الأوروبية ذكرت في اللجنة الخامسة، في وقت مبكر من الدورة، أنه ينبغي على اللجنة الخامسة تكريس مزيد من الوقت في المستقبل للنظر في تقديرات الميزانية لعمليات حفظ السلم، بالنظر الى ما يتطلبه الأمر من مبالغ طائلة جدا من المال. ومع ذلك، سيخصص أقل من أربعة أيام للنظر في أربعة حسابات، خلال الدورة المستأنفة الحالية، وهي فترة قصيرة خلافا للمعقول.

١٦ - وذكرت أن مشاريع القرارات المقدمة حاليا للجنة الخامسة تقوم جميعها على مبدأ المسؤولية الجماعية. وأضافت أن تكاليف عمليات حفظ السلم هي نفقات للمنظمة يجب أن تتحملها الدول الأعضاء وفقا للمادة ١٧ من ميثاق الأمم المتحدة، ولكن تمويل قيادة البوسنة والهرسك بقوة الأمم المتحدة للحماية في يوغوسلافيا هو استثناء يدعو للأسف من تلك القاعدة، وتأمل الجماعة أن يعالج قريبا. وأضافت أن الدول الأعضاء في الجماعة الأوروبية ترحب بالمعلومات المتعلقة بالاجراءات التي أتخذت بالفعل والتي يتوخاها الأمين العام لتأمين التخطيط الأنجع لعمليات حفظ السلم، وتحسين المعلومات المتعلقة بعرض وتقديم الميزانية، واستعراض الاجراءات الحالية، بما يتيح أن تبدأ هذه البعثات بداية سليمة وحسنة التوقيت وبطريقة كفؤة وفعالة من حيث التكاليف، على النحو الذي أوصت به اللجنة الاستشارية.

١٧ - السيد سينغوي (زمبابوي): رحب باتفاق السلم العام في موزامبيق، الذي قال إنه سينهي نزاعا أثر على سائر منطقة الجنوب الافريقي بما فيها زمبابوي. ورحب أيضا بتعيين ممثل خاص مؤقت للأمين العام، عملا بقرار مجلس الأمن ٧٨٢ (١٩٩٢). فقد تمكن الممثل المؤقت الخاص، على الرغم من كثرة الظروف غير المواتية، من العمل مع كل من الحكومة وحركة المقاومة الوطنية الموزامبيقية (رينامو) لتنفيذ الاتفاق. وأضاف أن بقاء وقف اطلاق النار ساريا، مع أن عملية الأمم المتحدة في موزامبيق لم توزع تماما بعد، هو أمر يحمد لأطراف النزاع الذين يتعاونون لضمان إعادة السلم الى ذلك البلد الذي عصفت به الحرب.

١٨ - ورحب بالتقرير الشامل للأمين العام (A/47/881 و Add.1)، الذي وضح الآثار المالية لوزع عملية الأمم المتحدة في موزامبيق. وقال إن حجم وتشابك المسؤوليات التي أوكلت الى المنظمة بموجب الاتفاق تتطلب مشاركة المجتمع الدولي ككل، وأن هناك حاجة لمقادير ضخمة من المساعدة الإنسانية لإعادة توطين العائدين ولإعادة التعمير.

(السيد سينغوي، زمبابوي)

١٩ - ومضى يقول إن زمبابوي متقيدة بنجاح عملية السلم في موزامبيق ولهذا فإنها قلقة بشأن تأخر المنظمة في ارسال القوات، على الرغم من تفويض مجلس الأمن. وذكر أن وفده يأمل في تعزيز العملية قريبا. ويؤيد في هذا الصدد توصية اللجنة الاستشارية بأن تقوم الجمعية العامة برصد اعتماد لعملية الأمم المتحدة في موزامبيق بمبلغ اجمالي قدره ١٤٠ مليون دولار لتأمين الوزع السريع للعملية وتحديد الأنصبة في هذا الاعتماد. وأضاف أن تقرير اللجنة الاستشارية شدد كذلك على أهمية تخفيض التكاليف، وبصفة خاصة في وقت أنهكت فيه عمليات حفظ السلم العديدة التي تقوم بها المنظمة في سائر أرجاء العالم مواردها الى أقصى حد. ولكن ينبغي التشديد على أن السلم لا يُقيم بثمن. فقد كانت الحالة في موزامبيق حالة صعبة تتطلب استجابة استثنائية.

٢٠ - وذكر، أخيرا، بوجهة نظر اللجنة الاستشارية التي تدعو الأمانة لبذل جهود معقولة للحصول على الخدمات والموارد والمواد من المصادر المحلية والموجودة في المنطقة. وسوف يرحب وفده بمعلومات من الأمانة العامة فيما يتعلق بالاجراءات المتخذة لتوفير موارد المنظمة الضئيلة من وزع عمليات الأمم المتحدة عموما وعملية الأمم المتحدة في موزامبيق بصفة خاصة.

٢١ - السيد بهاديان (البرازيل): قال إن شعب موزامبيق قد بدأ أخيرا يتمتع بالسلم الذي يستحقه كثيرا، بعد سنوات كثيرة من الحرب البالغة العنف وأسوأ جفاف في عدة عقود وذكر أن النهج الذي أوجزه الأمين العام في تقريره (S/24642) الذي وافق عليه مجلس الأمن، وهو أن تسير العملية الانتخابية جنبا الى جنب مع حصر الفئات المتحاربة في القواعد المخصصة ونزع سلاحها، من الأرجح أن يسمح بتفادي الصعوبات التي واجهتها عمليات السلم الأخرى. وتتمتع عملية حفظ السلم في موزامبيق في الواقع باحتمالات جيدة للنجاح بصورة فريدة. فقد استمر وقف اطلاق النار منذ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٢، على الرغم من أن معظم المكون العسكري لعملية الأمم المتحدة في موزامبيق لم يوزع بعد. وسوف يساعد انتهاء الجفاف أيضا على تخفيف سوء الحالة الإنسانية للسكان. وقال إنه مع ذلك يود أن يحذر موزامبيق من إمكانية الضرر الذي قد يلحقه بها نجاحها. وهناك أيضا حاجة الى الموارد الضئيلة للمنظمة في أماكن الاضطراب الأخرى. وعلى الرغم من ذلك فإن السلم لا يقدر بثمن، خصوصا بعد أن أظهرت الأطراف الموزامبيقية بصورة ثابتة استعدادها للوفاء بالتزاماتها.

٢٢ - وإختتم كلمته قائلا إن اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية قد وفرت للجنة معلومات مستكملة بشأن وزع عملية الأمم المتحدة في موزامبيق. ومما يؤسف له أن تقرير الأمين العام بشأن الخطة التنفيذية لعملية الأمم المتحدة في موزامبيق قد تخطته التطورات الأخيرة. وهكذا فإن اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية والجمعية العامة مدعوتان لاتخاذ اجراء بشأن مسألة هامة بدون أن تكون جميع المعلومات اللازمة في متناولهما. ولهذا السبب فإن توصية اللجنة الاستشارية بأن تقوم الجمعية العامة،

(السيد بهاديان، البرازيل)

في المرحلة الحالية، برصد اعتماد لعملية الأمم المتحدة في موزامبيق بمبلغ إجمالي قدره ١٤٠ مليون دولار بغية تأمين الوزع السريع للعملية وتحديد الأنصبة في هذا الاعتماد، كانت توصية حكيمة قدمت مخرجا من حالة معقدة جدا. وذكر أن وفده وافق على توصية اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية شريطة إمكانية عودة الأمانة العامة الى الجمعية العامة إذا ما اتضح أن المبلغ الاجمالي غير كاف للوفاء بتكاليف البدء والانفاق المرتفعة للعملية. وأضاف أنه يوافق أيضا على طلب اللجنة الاستشارية الى الأمين العام أن يقدم بحلول ١ تموز/يوليه ١٩٩٣ تقديرات تكلفة منقحة وتفصيلية لعملية الأمم المتحدة في موزامبيق لكامل فترة الولاية.

٢٣ - السيد فرانسيس (استراليا): قال، متحدثا أيضا نيابة عن كندا ونيوزيلندا، إنه يؤيد تأييدا تاما توصية اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية برصد مبلغ اجمالي قدره ١٤٠ مليون دولار للفترة من ١٥ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٢ الى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٣ لكامل فترة الولاية. فقد تجاوبت اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية بمرونة تستحق الثناء مع حالة عاجلة وصعبة. إن عدم تقديم الأمانة العامة طلبا تفصيليا للتمويل حدا باللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية الى تقديم نقد يمكن تبريره لاجراءات الأمانة العامة في تخطيط وتنفيذ عمليات حفظ السلم.

٢٤ - وأضاف أنه يرحب بانشاء الادارة الجديدة لعمليات حفظ السلم، ولكن هذه الادارة لا تملك موارد كافية للتخطيط بصورة توقعية لبعثات جديدة لحفظ السلم ولادارة وتنسيق البعثات الموجودة. وكان من رأيه أن تلك هي أكثر المشاكل الحاحا بالاضافة الى كونها السبب الأساسي لكثير غيرها. ولهذا لم يكن من المستغرب أن نقرأ في التقرير الأخير للرئيس السابق لادارة الشؤون الادارية والتنظيم أن صفوف العاملين في حفظ السلم في الأمانة العامة ينبغي أن تزيد بصورة واضحة، وأن هناك حاجة كبيرة لاصلاح شامل للهياكل الأساسية. وذكر التقرير أن الأمم المتحدة لا تزال تباشر مهام حفظ السلم كأنما يسير العمل كالمعتاد.

٢٥ - وقال إنه لا ينبغي مع ذلك أن تعالج الحاجة لموارد إضافية في مجال حفظ السلم بالنسبة لكل حالة على حدة، كما هو الحال حاليا. وتحتاج الجوانب التنفيذية لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلم الى استعراض شامل ومنهاجي، وتحتاج مهام إدارة عمليات حفظ السلم وشعبة العمليات الميدانية لأن تحدد بوضوح أكثر. وينبغي، بعد ذلك تحديد مبالغ الموارد المطلوبة وتخصيصها.

٢٦ - وإستطرد يقول إنه يجب على الأمين العام أن يكفل تخطيط وتنفيذ عمليات حفظ السلم بطريقة موقوتة وفعالة. وفي هذا الصدد، قد يكون من المفيد للجنة أن تجد فرصة لدراسة تقرير الفريق المعني بالاستعراض الذي طلب فيه الأمين العام السابق أن يجري استعراضا لتخطيط وإدارة عمليات حفظ السلم والبعثات المماثلة الأخرى.

(السيد فرانسيس، استراليا)

٢٧ - وقال إنه لاحظ أن بعض المعلومات الإضافية قدمت للجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية أثناء نظرها في بند تمويل عملية الأمم المتحدة في موزامبيق، وأنه سوف يرحب بتوضيح من الأمانة العامة بشأن الوقت الذي يمكن أن تقدم فيه تلك البيانات الإضافية للجنة لتتمكن من السير قدما في نظرها لهذا البند.

٢٨ - وقال فيما يتعلق بتوفير الأموال اللازمة لبدء عملية الأمم المتحدة في موزامبيق. أنه مسرور لملاحظة أن ٩,٥ مليون دولار قد خصصت لتكاليف البدء من الصندوق الاحتياطي لحفظ السلم. وقال إنه لاحظ، مع ذلك، أن ٣٢,٩ مليون دولار قد تم اقراضها لعمليات حفظ السلم الجارية. وهو يدرك أيضا، أنه قد تم، منذ إعداد التقرير إقراض مبالغ إضافية لعمليات حفظ السلم، وأن الرصيد غير المرتبط به أو غير المنصرف في الصندوق الاحتياطي هو حاليا ٥,٦ مليون دولار فقط. وقال إنه سيكون ممتنا للحصول على تقرير مستكمل من الأمانة العامة بشأن المبالغ المقترضة حاليا للعمليات الجارية بالضبط، وما هي تلك العمليات، وما هي المبالغ التي تم الإلتزام بها من الرصيد ولأي العمليات. إن قروضا كهذه يمكن جديا أن تقوض الغرض الرئيسي للصندوق بوصفه حسابا له غرضه الخاص الذي يتمثل في تمويل بدء العمليات الجديدة. وفي الوقت الذي توشك فيه المنظمة أن تبدأ في الصومال واحدة من أكبر عملياتها، يملك الصندوق الاحتياطي لحفظ السلم ٥,٦ مليون دولار فقط للوفاء بتكاليف البدء. وسيكون من الجدير بالاهتمام أن تعرف الكيفية التي تقترحها الأمانة العامة لتدبير تكاليف البدء في تلك العملية. وقال إنه سيمنى، بصفة خاصة، بخيبة أمل إذا تبين أن القروض التي قدمت من الصندوق الاحتياطي لحفظ السلم كانت سببا في إعاقة الدفع السريع للأنصبة المقررة لحسابات حفظ السلم كل على حدة.

٢٩ - وإختتم كلمته قائلا إن الحالة الراهنة للصندوق الاحتياطي لحفظ السلم تقدم أكثر من مثل يوضح أنه لا يجري استخدامه في الأنشطة ذات الأحقية التي تصيد استخدامه فيها. وهي توضح أيضا أن انشاء الصندوق لم يكن أكثر من خطوة أولية، ولكنها هامة، في العملية المتواصلة لاستعراض واصلاح تمويل حفظ السلم.

٣٠ - الآنسة رويدسموين (النرويج): قالت، متحدثة أيضا بالنيابة عن أيسلندا والسويد وفنلندا، إن بلدان الشمال تؤيد بحزم عمليات حفظ السلم للأمم المتحدة، بما في ذلك العملية الجديدة في موزامبيق. ولهذا فإنها تؤيد توصية اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية برصد مبلغ اجمالي قدره ١٤٠ مليون دولار لعملية الأمم المتحدة في موزامبيق للفترة من ١٥ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٢ الى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٣.

٣١ - ومضت تقول أن بلدان الشمال تشارك القلق الذي اعربت عنه اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بشأن الاجراءات غير المرضية فيما يتعلق بميزانية العملية. إن الدول الأعضاء تدعى لأن تساهم بمبالغ متزايدة دوما في عمليات حفظ السلم ولذلك ينبغي أن يُضمن لها أن الاحتياجات المالية

(الآنسة رويدسموين، النرويج)

لها مايبررها تماما. إن نهج المبالغ الإجمالية، بدون دراسة تفصيلية من جانب الهيئات الاستشارية ذات الصلة، إجراء غير مرض بالنسبة الى الدول الأعضاء.

٣٢ - وأنهت كلمتها قائلة أنها تدرك تماما صعوبات تقديم تقديرات واقعية لميزانية عمليات حفظ السلم. فاتسام العمليات بطابع الاستعجال وعدم امكانية التنبؤ بها وتعقيدها المتزايد أمور تجعل وضع الميزانية والتخطيط الأولي مهمتين تشكلان تحديا بالفعل. وعلى الرغم من ذلك فإن بلدان الشمال تؤيد وجهة نظر اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية القائلة بأنه ينبغي تحسين اجراءات الأمانة العامة لتخطيط وتنفيذ عمليات حفظ السلم والتي تدعو الأمين العام لاتخاذ تدابير عاجلة لتحسين التنسيق داخل الأمانة العامة وعلى نطاق المنظومة على السواء. كما ينبغي للأمين العام أن يكفل التخطيط الانجع لعمليات حفظ السلم ويستعرض الاجراءات الحالية بما يتيح أن تبدأ هذه البعثات بداية سليمة وحسنة التوقيت وبطريقة كفؤة وفعالة من حيث التكاليف.

٣٣ - الآنسة روتيزر (النمسا): قالت إن وفدها يعلق أهمية كبيرة على التنفيذ الفعال لولاية عملية الأمم المتحدة في موزامبيق، التي ينبغي أن تتم على أساس مالي سليم. ولهذا فإنها تأسف للتأخير في التخطيط للعملية وانعدام المعلومات الكافية بشأن تمويلها. وذكرت أن تقديرات التكاليف التي قدمها الأمين العام لم تمكن الأعضاء من أن يقدروا تماما الاحتياجات المالية للعملية، ولذا سيكون مفيدا أن توفر معلومات إضافية للجنة.

٣٤ - واختتمت كلمتها قائلة إن وفدها يؤيد توصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية الواردة في الفقرة ١٦ من تقريرها (A/47/896) بالإضافة الى التوصية بأن تقوم الجمعية العامة برصد اعتماد لعملية الأمم المتحدة في موزامبيق بمبلغ إجمالي قدره ١٤٠ مليون دولار للفترة من ١٥ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٢ الى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٣. وأخيرا فإن وفدها يترقب تقديرات التكلفة المنقحة والتفصيلية لعملية الأمم المتحدة في موزامبيق لكامل فترة الولاية، وهي التقديرات التي طُلب الى الأمين العام تقديمها بحلول ١ تموز/يوليه ١٩٩٣.

٣٥ - السيد سي (السنغال): قال إن بلاده ترحب بالتوقيع التاريخي لاتفاق السلم العام في موزامبيق، الذي يعطي أخيرا بعض الأمل لشعب تلك البلاد الذي عانى طويلا. ولكن الحالة في موزامبيق لا تزال حرجة وسوف تترتب آثار خطيرة على أي تأخير في بدء عمليات حفظ السلم.

(السيد سي، السنغال)

٣٦ - وأضاف أن تقرير اللجنة الاستشارية، الذي لفت الانتباه الى التأخيرات في بدء العملية، تقرير مسؤول. وعلى الرغم من هذا فقد أبدت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية مرونة تستوجب الثناء بتوصيتها رصد اعتماد مبلغ إجمالي قدره ١٤٠ مليون دولار لتأمين الوزع السريع للعملية. ويؤيد وفده موقف اللجنة الاستشارية بأن الاعتماد الموصى به هو استجابة استثنائية لحالة عاجلة وصعبة وينبغي عدم اعتباره سابقة للعمليات المقبلة.

٣٧ - واختتم كلمته قائلا إنه ينبغي الآن على المجتمع الدولي أن يساعد شعب موزامبيق في إعادة بناء بلاده وأن لا يسمح له بالوقوع ضحية لنجاحه في التمسك باتفاق السلم الموقع في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٢. ولهذا فإنه يناشد الأمين العام بأن يقدم بحلول ١ تموز/يوليه ١٩٩٣ تقديرات تكلفة منقحة تفصيلية لعملية الأمم المتحدة في موزامبيق لكامل فترة الولاية، على النحو الذي طلبته اللجنة الاستشارية. وينبغي على اللجنة من جانبها أن تبذل قصارى جهدها للتوصل الى توافق في الآراء بشأن بدء العملية.

٣٨ - الآنسة ريغيلسن (الدانمرك): تساءلت فيما لو كانت هناك أية مرفقات لميزانية عملية الأمم المتحدة في موزامبيق، وإذا كان الأمر كذلك، إذا كان من الممكن تقديمها الى اللجنة.

٣٩ - السيد انوماتا (اليابان): قال إن وفده أيضا يأسف لضآلة المعلومات الواردة في تقرير الأمين العام (A/47/881 و Add.1). والاستعراض الذي ستقوم به اللجنة الاستشارية لمسألة شكل ميزانيات عمليات حفظ السلم لاينبغي أن يمنع الأمانة العامة من تقديم تقديرات تكلفتها المنقحة والتفصيلية على نحو ما طلبت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية. فقد طلبت اللجنة الخامسة مرارا الى الأمين العام تحسين شكل الميزانيات المعنية اثناء النظر في تقديرات تكلفة عمليات أخرى لحفظ السلم منها بعثة الأمم المتحدة للتحقق في أنغولا، وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور، وفريق الأمم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال، وقال إنه يأمل في أن تنفذ توصية اللجنة بدون انتظار لنتيجة مناقشة المسألة في اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية.

٤٠ - وأضاف أن اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية أشارت في الفقرة ١١ من تقريرها بشأن تمويل عملية الأمم المتحدة في موزامبيق الى أنها طلبت معلومات عن تقديرات التكلفة للفترة المنتهية في ٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٣. وذكرت أن تلك المعلومات تشكل عنصرا هاما يساعد اللجنة في تقرير ما إذا كان المبلغ الإجمالي وقدره ١٤٠ مليون دولار ملائما كما يمكن أن يساعد على استعادة الثقة في عملية الميزانية التي تجرى حاليا. وأضاف أن اللجنة الخامسة لا تستطيع أن تمنح الأمانة العامة حرية كاملة في التصرف وأن وفده يود الانضمام الى اللجنة الاستشارية في التأكيد على أن الاعتماد الموصى به هو استجابة استثنائية لحالة عاجلة وصعبة وينبغي عدم اعتباره سابقة للعمليات المقبلة.

٤١ - السيد بودو (المراقب المالي): قال، مجيبا على سؤال ممثلة الدانمرك، إن مرفقات ميزانية عملية الأمم المتحدة في موزامبيق ستوفر قريبا للجنة الخامسة بإحدى لغات العمل بالمنظمة.

٤٢ - السيد انوماتا (اليابان): قال، إن لديه أيضا المعلومات الإضافية المقدمة الى اللجنة الاستشارية والتي أشير اليها في الفقرة ١٢ من تقرير الأمين العام بشأن عملية الأمم المتحدة في موزامبيق (A/47/881 و Add.1).

٤٣ - السيد بودو (المراقب المالي): قال إن تقديم المعلومات المشار اليها سيكون خروجا على الممارسة العادية. فاذا ما طلبت معلومات أثناء المشاورات غير الرسمية، ستقوم الأمانة العامة بتوفيرها قدر المستطاع. وبالتالي يمكن للجنة أن تعود الى المسألة في سياق نظرها الشامل في مسألة تمويل عمليات حفظ السلم.

تنظيم الأعمال

٤٤ - الرئيس: وجه الانتباه الى برنامج عمل اللجنة في الفترة من ٨ الى ١٢ آذار/مارس ١٩٩٣، الذي عمم في ٥ آذار/مارس ١٩٩٣ في المشاورات غير الرسمية بشأن برنامج العمل للدورة المستأنفة. وقال إنه فهم أن الفريق العامل قد وافق بصورة غير رسمية على برنامج العمل المؤقت للأسبوع الحالي.

٤٥ - السيد كوهين (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إنه لا بد للجنة الخامسة أن تبدأ نظرها في تقديرات التكلفة المنقحة في وقت لا يتجاوز ٢٩ آذار/مارس ١٩٩٣. وينبغي على اللجنة الخامسة أن تبدأ مناقشاتها قبل أن تنظر اللجنة الاستشارية في المسألة، بالنظر الى الصعوبات المتعلقة بالبند.

٤٦ - الآنسة ريغيلسن (الدانمرك): قالت إن وفدها قد طلب، في المناقشات غير الرسمية وفي الاجتماع الحالي، مناقشة رسمية بشأن البند ١٢٤ وأثار عدد من الاسئلة المحددة تتعلق بعمليات حفظ السلم؛ وتساءلت عما إذا كان بالإمكان أيضا تناول البند ١٢٤ خلال الاسبوع الحالي.

٤٧ - السيد فرانسيس (استراليا): قال إن مناقشة البند ١٢٤ ستكون قد جاءت في وقت مناسب جدا في ضوء تقرير اللجنة الاستشارية المتعلقة بعملية الأمم المتحدة في موزامبيق، وأن وفده سيكون سعيدا بالمشاركة فيها.

٤٨ - الرئيس: قال إن اللجنة ستعقد مشاورات غير رسمية بشأن البند ١٢٤ بعد ظهر يوم ١١ آذار/مارس ١٩٩٣، وفقا لقرار الجمعية العامة ٢١٨/٤٧، الفرع ثانيا. وذكر أنه يفضل عقد ذلك الاجتماع امتثالا للقرار، ويمكن النظر في البند ١٢٤ صباح يوم ١٢ آذار/مارس بوصفه البند الثالث في ترتيب الأعمال.

(الرئيس)

ويمكن الشروع في البند ١٤٧ بعد ظهر يوم ٣١ آذار/مارس بوصفه البند الثالث: وسوف يعطي ذلك الأمانة العامة وقتا للرد على اسئلة الوفود.

٤٩ - السيد دوهالت (المكسيك): قال إن الوفود سوف تحتاج الى وثائق معلومات أساسية إذا ما كانت ستتم مناقشة رسمية للبندين ١٢٤ و ١٤٧.

٥٠ - السيد بوين (فرنسا): قال إنه إذا أجريت مناقشة رسمية بشأن البند ١٢٤، فستكون هناك حاجة أيضا لمشاورات غير رسمية، وقد يصبح من اللازم إعداد مشروع قرار إضافي.

٥١ - السيد راي (الهند): قال إن اقتراح إجراء مناقشة رسمية بشأن البند ١٢٤ مهم جدا، ولكنه سيحتاج أيضا الى قدر كبير من التحضير، وستكون هناك حاجة لوثائق كافية. وتساءل عما إذا كان من الممكن إدراج مسألة فنية كهذه في الدورة المستأنفة.

٥٢ - السيد العجوزي (الجزائر): قال إن وفده يؤيد تماما الطلب الذي قدمته ممثلة الدانمرك. وأضاف إنه لا بد للجنة من بحث الصعوبات الفنية ومحاولة إيجاد حلول لها. وذكر إنه يتساءل، مثل ممثل الهند، عما إذا كان من الممكن إجراء مناقشة رسمية خلال الدورة المستأنفة أو ما إذا كان من اللازم عقد دورة أخرى للنظر في المسألة.

٥٣ - السيد فونتين (كوبا): قال إنه ما من شك في أهمية البند ١٢٤. فإن بعض الأسئلة التي أثيرت تذهب الى أبعد من المسائل الإدارية والمالية لتشمل قضايا سياسية. ولهذا سيكون من غير الملائم أن التعجل في اتخاذ قرار بشأن المسألة. وينبغي على اللجنة التأكد أولا من آراء الأمانة العامة والتوصل الى اتفاق بشأن نوع المعلومات المطلوبة، ومتى وأين ستتم مناقشتها. وأضاف أن هناك حاجة الى المزيد من الوقت للنظر في هذه الجوانب.

٥٤ - السيد فرانسيس (استراليا): قال إنه لا ينبغي للجنة أن تخمن هل سيكون في مقدور الأمانة العامة، توفير المعلومات بحلول ١٢ آذار/مارس ، بل عليها أن تسأل هل سيكون ذلك ممكنا.

٥٥ - السيد سي (السنغال): قال إنه يحق لكل الوفود أن تشارك في أية مناقشة فنية بشأن البند، ويقتضي ذلك أن تكون مستعدة وأن تكون لديها الوثائق الأساسية. وإذا كانت اللجنة تحتاج الى الوثائق فينبغي عليها أن تطلبها.

٥٦ - السيد اينوماتا (اليابان): أشار الى أن الأمين العام قد دعى في قرار الجمعية العامة ٢١٨/٤٧ الى مواصلة تعزيز وإصلاح وحدات الأمانة العامة المسؤولة عن عمليات حفظ السلم. وفي حين أن الأمانة العامة غير ملزمة بتقديم تقرير، فإن للوفود حرية إثارة أية مسألة تهمها. وفي هذا الصدد، ينبغي على اللجنة أن تدعو المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي لتقدم مذكرة بشأن إعادة الهيكلة التي كان ينبغي أن تتم في نهاية شباط/فبراير ولكنها تأجلت بسبب عدم وجود الوثائق المتعلقة بالميزانية البرنامجية المنقحة.

٥٧ - السيد بودو (المراقب المالي): قال إن البند ١٢٤ هو مسألة معقدة جدا تؤثر عواقبها على الأمم المتحدة ككل. وذكر أن الاسئلة التي أثارها رئيس اللجنة الاستشارية وتعليقات الوفود تتعلق بعملية إعداد ميزانية عمليات حفظ السلم، وأن الأمانة العامة لن تستطيع تقديم تقرير مكتوب في هذا الشأن في الدورة المستأنفة، أو تقديم إجابة شفوية على الاسئلة التي أثارتها ممثلة الدانمرك، حتى إذا اقتصرت على الجوانب المتعلقة باللجنة الخامسة. ولكن الأمانة العامة على استعداد للإجابة على الاسئلة بأكمل ما يمكن وللتحضير لمناقشة رسمية في موعد لاحق، إذا ما قررت اللجنة أن تنظر في البند ١٢٤ في جلسة رسمية أو غير رسمية خلال الدورة المستأنفة.

٥٨ - الرئيس: قال إن إدراج البند ١٢٤ من جدول اعمال الجلسة الرسمية التي تعقد في ١٢ آذار/مارس سوف يمكن الوفود من أن تثير رسميا المسائل محل الاهتمام المتعلقة بتمويل عمليات حفظ السلم، التي يمكن عندئذ للأمانة العامة أن ترد عليها استعدادا لمناقشة رسمية لاحقة. وقد يكون من الأفضل، فيما يتعلق ببرنامج العمل المؤقت للجزء الثاني من الدورة المستأنفة للجنة، الانتظار حتى نهاية الجزء الأول، في ١٢ آذار/مارس، لتقييم الموقف الذي ستكون عليه الأمور.

٥٩ - السيد برني (الاتحاد الروسي): قال إنه قد يكون تناول مسألة تمويل عمليات حفظ السلم في المشاورات غير الرسمية التي تجري في ١١ آذار/مارس كافيا، ويمكن عندها تقديم الاسئلة للأمانة العامة للحصول على رد. وعندئذ يمكن عقد جلسة رسمية في وقت لاحق.

٦٠ - السيد فونتين (كوبا): تساءل عما إذا كان البند ١٢٤ قد أنهى رسميا في كانون الأول/ديسمبر.

٦١ - الرئيس: أشار الى إن الجمعية العامة طلبت في قرارها ٢١٨/٤٧ أن يجتمع فريق عمل مفتوح العضوية تابع للجنة الخامسة خلال الدورة السابعة والأربعين ليبحث تقسيم الدول الأعضاء الى مجموعات بالنسبة لقسمة تكاليف حفظ السلم. وأضاف أنه سيتم تناول هذه المسألة في المشاورات غير الرسمية التي تجري في ١١ آذار/مارس. وأضاف أن اقتراحه بأن يتم تناول البند ١٢٤ أيضا في جلسة رسمية في اليوم التالي هو استجابة لما أبدته الدول الأعضاء من قلق. وقال إنه مع ذلك مستعد للاستماع الى أية إجراءات أخرى لسير العمل.

٦٢ - السيد فونتين (كوبا): قال إن ولاية فريق العمل المفتوح العضوية محددة جدا، ولا تشمل أية قضايا غير تقسيم الدول الأعضاء الى مجموعات. ويمكن بالطبع إجراء مناقشة إذا لم تفرغ اللجنة من نظرها في البند ١٢٤، ولكن وفده لا يعتقد أن من المناسب الأخذ باقتراح الجماعة الأوروبية في الوقت الحاضر.

٦٣ - الآنسة شنويك (الولايات المتحدة الامريكية): قالت إن وفدها قد يرى مشكلة فنية إذا ما كان هناك أي انحراف في توزيع الدول الأعضاء في المجموعات عن الوضع الذي اعتمد في آخر جلسة رسمية للجنة في هذا الشأن. وذكرت فيما يتعلق ببرنامج العمل المؤقت أن وفدها يود أن تنظر اللجنة في مسائل شروط خدمة موظفي الأمم المتحدة ومدونة قواعد سلوك لأولئك الموظفين.

٦٤ - السيد بنيف (بلغاريا): أشار الى أن مقرر الجمعية العامة ٤٦٧/٤٧ قرر وجوب إبقاء البند ١٢٤ في جدول أعمال الدورة السابعة والأربعين.

٦٥ - السيد العجوزي (الجزائر): وافق على أن البند لا يزال مفتوحا، وعلى أن ولاية الفريق العامل المفتوح العضوية محددة جدا. وأضاف أن الاقتراح الذي قدمته الدول الأعضاء في الجماعة الأوروبية هو فيما يبدو أكثر شمولا. وإذا ما عملت اللجنة باقتراح الرئيس فإنها ستترك وقتا لتحديد أفضل إجراء لسير العمل.

٦٦ - السيد دوهالت (المكسيك): قال إن المسألة المعلقة الوحيدة في إطار البند ١٢٤ هي تقسيم الدول الى مجموعات. وذكر أنه يبدو الآن إنه تجرى محاولة لإعادة فتح باب المناقشة في مسائل سبق البت فيها. وإذا ما أعيد فتح باب المناقشة في كل الموضوع بدون أن تكون الأهداف واضحة وبدون الوثائق ذات الصلة فإنه لا محالة من نشوء الارتباك. ويمكن لممثل من الأمانة العامة الإجابة على السؤال الذي أثارته الجماعة الأوروبية بدون إعادة فتح القضية كلها.

٦٧ - السيد راميكو (البرازيل): وافق على أن إجراء اللجنة لمناقشة تفصيلية بشأن تمويل عمليات حفظ السلم يتطلب الوثائق الملائمة بالإضافة الى مدخل من اللجنة الاستشارية.

٦٨ - السيد سبانس (هولندا): قال إن البند لا يزال مفتوحا، ويمكن على أية حال إعادة فتحه إذا لم يكن الأمر كذلك. وذكر إن وفده يؤيد إقتراح الرئيس بشأن الكيفية التي تمضي بها أعمال اللجنة. وفيما يتعلق بالجزء الثاني من الدورة المستأنفة للجنة، قال إنه قـُدمت توا الوثيقة المتعلقة بالتقديرات المنقحة وإن وفده سيحتاج الى بعض الوقت لبحث المسائل الهامة التي تتناولها.

٦٩ - الرئيس: قال إن اللجنة سوف تضيف البند ١٤٧ من جدول الأعمال الى البنود التي ستنظر في الجلسة الرسمية ا لتي تعقد يوم الأربعاء ١٠ آذار/مارس، وسوف تقرر وقتئذ الكيفية التي ستسير عليها في نظرها للبند ١٢٤.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٢٠